



يتعرّض المشرق العربي وامتداداته لتحولات تسعى القوى الدوليّة إلى ترجمتها بتغييرات، قد تُرسم فيها خرائط وحدود جديدة حيثما اتضحت «الضرورة» والقابلية، كما في العراق، وربما تنتظر انحسام الصراع على الأرض، كما في سوريا، وقد تؤسّس لتغيير يمسّ أيضاً تركيا وإيران إذا أُريد «إنصاف» الأكراد وتمكينهم من دولة تجمع أشتاتهم.

غير أن إنصاف الفلسطينيين لا يبدو وارداً في هذه العملية، إذ تعامل القوى الدوليّة مع قضيّتهم كأنها انتهت بالأمر الواقع الحالي، فـ إسرائيل ترفض «الدولتين» أو حتى «الدولة الواحدة» وتمهد لفرض صيغة مناطق الحكم الذاتي وتكريسها في إطار أي تسوية كبيرة شاملة، عندما تنضج. كان اتفاق «سايكس-بيكو» السابق، عام 1916، رسم خريطة المنطقة مؤذناً للأكراد على أربع دول، أما الاتفاق المسبق الذي قد تظاهر معالمه من دون أن يُنجز في 2016، فسيحاول رسم حدود بين الأعراق والمذاهب والدول، لأن الصراعات الراهنة لم ترجع المنطقة إلى ما قبل انهيار الدولة العثمانية، بل إلى ما يشبه حال الدوليات التي كانت عليها في حقبة الحملات الصليبية.

ومثلاً اخترق الأوروبيون والروس احتياجات «رجل الشرق (العثماني) المريض» وعوامل الضعف الكثيرة التي اعترته ليقفوا إلى أطراف «إمبراطوريته» ومجتمعاتها المتعددة الأصل والدين والمذهب ويتوّزعوا تركتها، في عملية دامت نحو قرنين ونيف حتى اكتملت، لم يتطلّب الأمر أكثر من بضعة عقود كي يتمكّن الأميركيون والأوروبيون ثم الروس، ومعهم الإسرائييليون ثم الإيرانيون، من اقتياص «رجل الشرق (العربي) المريض» إلى وضعية الاستضعاف نفسها من دون أن يكون قد توصل إلى بناء أي «إمبراطورية» ذات تركة تستحق التقاسم.

تکاد اللحظة الراهنة تشي بأن «لعبة الأمم» تعاود العبث بالمنطقة من خلال «الدولة العثمانية» سابقاً، لأن قوة تركيا ارتبطت

بتغّربها وعلمانيتها وأطلسيتها وبنائها دولة ومؤسسات، أو خصوصاً بفك ارتباطها مع العرب والإسلام، ما منحها مناعةً راسخة.

أما اتجاهها منذ عقد ونيف نحو إسلام سياسي «معلمون»، ثم استعادتها الروابط مع العالم العربي وانعطافها نحو مزيد من «التأسلم»، فجعلت منها عرضةً للاستهداف. لا أوروبا تستطيع ضمّها إلى اتحادها، ولا أميركا تواصل إعجابها بـ«نموذجها» والترويج له عربياً، ولا الأطلسي المتمسك بعضويتها يعنيُ بـأجنحتها الإقليمية وتداعياتها التي تضطره إلى تجديد «الحرب الباردة السابقة»، ولا روسيا تفوّت فرصة ستحت لاستعادة نهج «الاتحاد السوفياتي سابقاً» في تغيير عدائها لتركيا حتى لو طلب الأمر أن تعاقب موسكو نفسها حين تفرض عقوبات على أنقرة.

هذه المواقف، معطوفةً على الاستعداء الإسرائيلي لتركيا (بسبب تعاطفها مع الفلسطينيين) والاستعداء الإيراني (من منطلق مذهلي)، وكذلك في سياق الصراعين السوري والعراقي، تتضمّن إشارات إلى ابعاد رجب طيب أردوغان عن «إسلامه المعلمون»، أو بالأحرى تتذرّع بذلك لإضعاف تركيا، إلى حدّ أن هجوميتها وحتى جنوحها إلى الحيادية لم يعودا ممكّنين الآن، ولا مفيدةين.

لا شكَّ في أن الوضع الاستراتيجي لتركيا لم يتزعزع بعد، لكنه لم يعد كما كان، فالخلاف مع روسيا لن يُحلَّ قريباً، والمراهنة على الحلفاء الأميركيين لن تجني سوى تكرار للخيّبات.

يُستدلُّ على ذلك من ثلاثة وقائع:

أولاًها، أن موسكو تستثمر حادث إسقاط الطائرة إلى حدّ أقصى ليس فقط ضد تركيا لكن أيضاً لدفع الولايات المتحدة وحلف «الناتو» إلى كبح أي اندفاع تركي، وإثبات أنها في صدد تكريس الواقع الذي يبنيه تدخلها في سوريا. ثانية، أن أنقرة تلقت رسائل العقوبات الروسية بحسنِ استراتيجي بعيد المدى دفعها إلى البحث عن بدائل لاستيراد النفط والغاز ومصادر أخرى للسياحة وأسواق جديدة لتجارتها.

وثالثتها، أن مواقف واشنطن و«الناتو»، على رغم التزامها حقّ تركيا في الدفاع عن سيادتها، كانت متشدّدة في رفض أي مواجهة مع روسيا، لذا اتسمت بالحذر حين أوقف طلب تركي للقيام بدور أكبر في الحملات الجوية، بل إن واشنطن انتهت الظرف السانح لتذكير أنقرة بأن المطلوب أولاً منها تأمين حدودها مع سوريا وعدم قصر غاراتها على موقع حزب العمال الكردستاني بدلاً من موقع «داعش».

وفيما استجابت الولايات المتحدة و«الناتو» للتحذير الروسي، إلا أن الاشتباك الجوي أكّد لها أن روسيا اجتازت خطوة إضافية نحو فرض حال من الحرب الباردة حول تركيا، أكثر تقدّماً مما شهدا في أوكرانيا حيث لا يواجهان احتمال الاحتكاك المباشر مع روسيا.

لكن الحادث لفت إلى أن البazar الدولي المفتوح يتبع استخدام كل الأوراق السابقة والمستجدة. فجأة أصبح «نوبل السلام» باراك أوباما، الممانع أي تدخل، مهتماً بإرسال قوات خاصة إلى سوريا ومزيداً منها إلى العراق، وملحاً على فرنسا وبريطانيا وألمانيا للمشاركة في تفعيل «التحالف الدولي».

ووجد فلاديمير بوتين فرصة مناسبة لنصب منظومة صواريخ «إس 400»، إضافة إلى ترسانتيه الجوية والبرية بعدما مرّ صفقة الـ«إس 300» إلى إيران.

وفيما طرح الأطلسي معاودة العمل باتفاقات فيينا الناظمة قواعد الاشتباك خلال الحرب الباردة، ها هو يدعو منتنيغرو (الجبل الأسود) للانضمام إليه،وها هي موسكو تحتج وتحذر من هذه الخطوة. لكن الجميع يستخدم ورقة «داعش» ومحاربة الإرهاب باعتبارها ذرعة الاستغلالات التي توفر «الشرعية» لكل التدخلات، فضلاً عن كل أنواع الابتزازات لدول المنطقة وللعرب العالقين في العراء بين «معابر» خطيرة، بعضها يقودهم إلى مستنقع «داعش» وبعض آخر إلى حروبهم الأهلية.

بل تُستغلّ ضدّهم أيضاً أوراق تركيا وإيران وإسرائيل، المتصارعة على الحصص المتاحة من «التركة» العربية. ويبدو أن روسيا تريد اجتناب أميركا إلى تفاهم على استبعاد تركيا عن أي تحاصص، طالما أنها لا تلعب اللعبة كما تفعل إيران وإسرائيل.

تفق الدول الكبرى بحزم على استبعاد أي مواجهة مباشرة في ما بينها حول سورية، وتخالف بشدة على طريقة إدارة «الحرب بالوكالة» في ما بينها منذ احتلال التوازن العراقي بالتدخل الإيراني في إدارة حكومة بغداد، واحتلال التوازن السوري بالتدخل الروسي المباشر لمصلحة النظام. وتبدو حرب تحرير الأنبار ونينوى فرصة أميركا لإصلاح أحد أفح أخطائها بعد غزو العراق، من خلال السعي إلى بناء «كيان سني» في المحافظات التي ضغطت إيران لإخضاعها.

أما حرب تحرير الرقة ودير الزور فتبقي رهن سباق أميركي- روسي إلى اعتماد «قوات برية»، وكان الأميركيون تعتمدوا إحباط «الجيش السوري الحر» إرضاءً للروس، وافتتح هؤلاء عملياتهم الجوية بقصف هذا الجيش وبمحاولات غير موفقة لاستمالته، فإذا بالجانبين يحتاجان إليه الآن.

اعتقد الأميركيون لوهلاً أن قوات «حزب الاتحاد الديمقراطي» وبعض الفصائل المتعاونة معه تفي بالمطلوب، لكنهم لمسوا إشكاليات مشابهة لتلك التي اعترضتهم مع ميليشيات «الحشد الشعبي» الشيعية في العراق. واعتقد الروس أيضاً أن لديهم قوات النظام التي قالت دعايتها أنها الوحيدة المؤهلة لدحر مقاتلي «داعش»، لكنهم اكتشفوا أنها موزعة ولا تستطيع مغادرة مواقعها لئلا تفقدتها وهذا عدا أن «ثقافة التشبيح» دمرت صدقيتها، وعلى رغم أن الروس استخروا بدأياً بمسألة الصراع السني-الشعبي، إلا أن إشكالية الاعتماد على ميليشيات موالية لإيران في خوض القتال أعادتهم إلى الواقع.

على هذه الخلفية من صراع دولي وإقليمي متتصاعد، وتسابق إلى المصالح باستغلالات مقيمة للضعف العربي المزمن ولتناقضات الشعب السوري ودمار عمرانه واقتصاده، وكذلك لمعضة الإرهاب، يقترح جون كيري مثلاً أن «الضرورات» تتطلب تعويم نظام بشار الأسد وإقناع المعارضة بـ«حل سياسي»، لتشارك قواتهما في محاربة «داعش»، ولتشجيعهما على ذلك يمكن استقدام «قوات عربية» لمواكبتهما.

ومن ثم تكون المكافأة بإبقاء بشار الأسد في الحكم، كما لو أنه ليس مسؤولاً عن كل هذا القتل والدمار والإرهاب.